

محافظ إب يعالج مشكلة توقف مركز الغسيل الكلوي

جسد محافظ إب عبد الواحد صلاح روح المسئولية الوطنية والإنسانية بتدخله السريع في معالجة مشكلة مركز الغسيل الكلوي التابع لمستشفى الثورة العام بالمحافظة والذي أعلن الاسبوع الماضي عن توقفه وتسبب في وفاة عشرة أشخاص جراء انعدام مواد الغسيل.. فعلى الفور تواصل المحافظ مع رجال الخير ورجال المال والأعمال وكذلك مع مسؤولي وزارة الصحة لمعالجة المشكلة واناخذ حياة المئات من المواطنين، وبعد ساعات من توجيه المستشفى نداء استغاثة قام المحافظ بزيارة أقسام وغرف مركز

الغسيل واطمان على صحة المرضى، وطمأن الجميع وخصوصاً مرضى الفشل الكلوي بشكل خاص أن الوضع مستقر ولا خوف على حياة المرضى وذلك بجهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورجال الأعمال وفاعلي الخير بالمحافظة في توفير محاليل الغسيل الكلوي واناخذ حياة المرضى". وقال المحافظ: "كانت الإستجابة من قبل الجهات الرسمية إيجابية ونشكر من تجاوب وتعاون معنا من أجل توفير محاليل الغسيل الكلوي للمركز".

الميثاق

اقتصاديون - «الميثاق»:

قرارات الفار «هادي» تفاقم معاناة الموظفين

نهب المرتزقة للإيرادات أوصل البلاد إلى نصف المرتب ■ المالية تطالب بتوريد التحصيلات إلى خزينة الدولة وتهدد بمعاينة المخالفين



مع مرور كل يوم تزداد الأوضاع المعيشية والاقتصادية صعوبة على ملايين اليمنيين وخاصة موظفي الدولة الذين تقاضوا نصف راتب شهر واحد بعد مضي ثلاثة شهور بدون رواتب، وهو ما لا يفي بتغطية احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية. وأكد مختصون أنه كلما طال أمد الحرب وكلما تعثرت الجهود الساعية للتوصل إلى تسوية سياسية للزامة، كلما طالت معاناة اليمنيين الذين يعيشون منذ بداية العدوان في مارس 2015م، أوضاعاً اقتصادية واجتماعية متردية جراء استمرار الحصار البري والبحري والجوي الذي تفرضه السعودية وانحسار الخدمات الأساسية واتساع رقعة الفقر والبطالة، وتعثر السلطات المعنية في دفع الرواتب بعد أن أقدم الفار هادي على نقل البنك المركزي.

وتساءلوا: كيف سيكون وضع اليمنيين الذين يفتقرون لادنى مقومات الحياة الطبيعية بفعل استمرار العدوان والحصار ونقص السيولة النقدية وتراجع الريال في سوق الصرف الاجنبي وارتفاع الاسعار، إذا ما استمرت أزمة الرواتب بدون حل جذري لها؟ وأشار المختصون إلى سبب آخر - غير نقل البنك المركزي - من أسباب الأزمة المالية ونقص السيولة والتي لم تتصد لها السلطات المعنية إطلاقاً هو سيطرة مرتزقة الرياض على كل إيرادات الدولة المهمة في المنافذ الجوية والبحرية، وكذلك عائدات مبيعات المشتقات النفطية والغاز وغيرها في إطار مخطط اجرامي لفرض عقاب جماعي على الشعب اليمني بسبب الفوضى المؤسسية والإدارية، والمتمثلة في قيام مسؤولين وناقدين بالتلاعب بإيرادات المصالح والمؤسسات وإيداع بعضها في حسابات خاصة وجارية في البنوك التجارية بعيداً عن البنك المركزي اليمني ووزارة المالية والصرف منها دون أي ضوابط قانونية أو أخلاقية وخلافاً لكل الأنظمة المالية والإدارية المعمول بها.

وطالب المختصون بوضع حد لهذا الفساد والانفلات المالي والإداري، والذي أدى إلى إهدار مليارات الريالات وملايين الدولارات من أموال الدولة وإيرادتها الأمر الذي عمق الأزمة المالية وصعب من مواجهة قرار الفار هادي بنقل البنك، في ظل غياب أي رقابة سواء من قبل مجلس النواب أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أو نيابة الأموال العامة وغيرها من الجهات الرقابية المعنية بحاسبة المسؤولين والمتورطين في نهب المال العام ومسالمتهم.

وأشار المختصون إلى عدم جدوى كل الإجراءات المتخذة لحل أزمة السيولة حتى الآن، من قبيل حملات التيزع والدعم الشعبي، لانها لن تحل المشكلة ولن توفر الرواتب المقدرة بـ 75 مليار ريال شهرياً في ظل تدهور الأوضاع واستمرار نهب إيرادات الدولة من الضرائب والجمارك وعائدات الكثير من المصالح الإيرادية كالموانئ وشركات الاتصالات والإنترنت والخدمات العامة وغيرها من قبل مرتزقة السعودية.

وشدد المختصون على أن الحل الوحيد للأزمة المالية والاقتصادية وغيرها من الأزمات يتمثل في وقف العدوان ورفع الحصار واستئناف صادرات النفط والغاز وطبع مبالغ نقدية جديدة، أما أزمة المرتبات في ظل العدوان القائم فتتطلب وضع حد لنهب المال العام وأن يستشعر الجميع

85% عام 2016، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 52% من إجمالي قوة العمل بسبب تدمير العديد من الوحدات الإنتاجية الأساسية والكبيرة وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية في قطاع البناء والتشييد والمناجم والصناعة والزراعة وغيرها، بالإضافة إلى تخفيض العديد من الوحدات الاقتصادية إنتاجها وخروج جز كبير من السكان والوحدات الانتاجية من التكليف الضريبي، ما أدى إلى انخفاض مجمل الوعاء الإيرادي بنسبة لا تقل عن 40% مقارنةً بعام 2014م.. وأشار التقرير إلى «انخفاض إنتاج العديد من الوحدات الإنتاجية في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج مما ترتب عليه انخفاض مستوى أرباحها، وكذا احتلال العديد من المناطق المهمة بيد قوات تحالف العدوان وعملائهم وخروج عائداتها عن سيطرة الدولة وبالأخص منافذ التجارة الخارجية في ظل تدمير وإغلاق مختلف المنافذ، وكنيجة لذلك إلى جانب ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، فقد انخفض حجم الوعاء الإيرادي المتاح من النفط والغاز بنسبة 72% عام 2015م، و85% للفترة يناير - سبتمبر 2016م، وللإيرادات الذاتية غير النفطية لم تتجاوز نسبة الانخفاض في المحصل الفعلي من الإيرادات الذاتية غير النفطية خلالها 20% وإجمالي النفقات العامة منسبته 17%».

وشددت في تعميم لها على عدم استقطاع أو تجنيد أو توريد أي موارد وتمتصت خارج حساب الحكومة العام في البنك المركزي والغاء أي إجراءات تمّت مؤخراً خلافاً لذلك. ودعا التعميم إلى إلغاء الحسابات التي تم فتحها في البنوك والمصارف التجارية والعمل على توريد أرصدها إلى حسابات موازات الجهات في البنك المركزي وفقاً للقانون، منوهاً إلى أن تجنيد الموارد أو عدم التوريد المباشر لها إلى خزينة الدولة أو الصرف المباشر منها يعد مخالفة قانونية وفقاً لأحكام القانون المالي ولانته التنفيذ وتعرض من تكبها للمساءلة القانونية، فضلاً عن جسامتها في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد. وطالب التعميم بضرورة رفع وتيرة وكفاءة التحصيل ومتابعة توريد كل موارد الدولة إلى الخزينة العامة وفقاً لأحكام القانون.

ولفت التعميم إلى ضرورة ضبط وترشيد الإنفاق لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية وفي مقدمتها أزمة السيولة النقدية التي تواجه القطاع المصرفي وأمنيين صرف رواتب كافة موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وأمنيين على مستوى السلطتين المركزية والمحلية.

وأكدت الوزارة في تعميمها على أهمية تضافر وتوحيد الجهود بين كافة قيادات ومسؤولي الدولة وتحمل مسؤليتهم في تحصيل الموارد العامة وتوريدها للحسابات المختصة لها

وأشارت إلى أن معدل التضخم لأسعار المستهلك خلال العام الماضي بلغ نحو 24% وما لا يقل عن 10% عام 2016م، أي بمعدل تضخم للعامين يصل إلى 34%، ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي خلال العامين بنسبة كلية تصل إلى 60%.

وأفادت بأن كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر من نحو 62% عام 2014م إلى ما يقارب

«أوكسفام» تحذر من استمرار الحصار على حياة اليمنيين



تلبية لبعض الحاجة ولكن ليس على نطاق كافٍ. وبحسب دراسة للأمم المتحدة في سوء التغذية، فإن أكثر من 14 مليون شخص "نصف سكان اليمن" يعانون من "انعدام الأمن الغذائي" ولا يملكون مصدراً كافياً لتوفير الغذاء.. وحذر برنامج الأغذية العالمي أن الرقم قد يرتفع إلى 21 مليون شخص.

وأكدت «أوكسفام» أن المواطنين «بدون شك، هم الأكثر تأثراً بالازمة حيث ازدادت أسعار المواد الغذائية» أسعار الحبوب إلى أكثر من 50% من مستويات ما قبل الأزمة، وهذا سببه انخفاض الدخل". ويذكر أن نحو 31% من القوة العاملة من موظفي الخدمة المدنية لم يتلقوا رواتب أو قد تلقوا مبالغ غير كافية في الأشهر الأخيرة.. والاشخاص الأكثر ضعفاً من السكان هم 1,5 مليون نسمة ممن كانوا يعتمدون على نفقات الرعاية الاجتماعية، فهم أيضاً لم يتلقوا أي دفعات منذ بداية الازمة منذ أكثر من عام.

وإلى جانب أزمة الواردات الغذائية، هناك أيضاً أزمة استيراد الوقود.. فاليمن كانت تعتبر مصدراً للوقود لكنها أغلقت خطوط الإنتاج بسبب الحرب.. ومؤخراً تجددت بعض عمليات إنتاج النفط في ميناء عدن ولكن بالمجمل تعتمد البلاد في الوقت الراهن على واردات الوقود وتستورد ربع ما تحتاجه البلاد.

إذا استمرت القيود المفروضة من قبل العدوان فسيتوقف الاستيراد كلياً

ارتفعت أسعار الحبوب إلى أكثر من 50% مما قبل الأزمة

ستتوقف بشكل كلي بحلول شهر أبريل من العام المقبل. كما أن انخفاض قدرة الموانئ على التعامل مع البضائع يعني أن السفن التجارية عليها الانتظار لفترات طويلة في المرسى قبل أن تتمكن من إفرار حمولتها على الرصيف.. ففي نوفمبر الماضي كان متوسط التأخير في الموانئ في شمال غرب البلاد يتراوح ما بين 53 يوماً في «الصليف» و23 يوماً في الحديدة.

وأشارت «أوكسفام» إلى أن هناك بعض عمليات التهريب للمواد الغذائية في السوق السوداء عبر الحدود البرية بين اليمن والسعودية. وهذا يوفر

حذرت منظمة «أوكسفام» من أن سكان اليمن يعيشون في خطر جوع كارثي وذلك في ظل استمرار انخفاض معدلات الاستيراد للمواد الغذائية في بلاد مرتزقة الحرب. وكانت «أوكسفام» قد حذرت في شهر أغسطس الماضي من أن كمية المواد الغذائية المستوردة إلى اليمن قد انخفضت إلى أقل من نصف المستوى المطلوب لإطعام المواطنين في البلاد. وأوضحت أن الحرب المستعرة منذ أكثر من عشرين شهراً بين قوات التحالف التي تقودها السعودية وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي ضد الجيش واللجان الشعبية قتلت وجرحت أكثر من 40 ألف يمني وأجبرت أكثر من ثلاثة ملايين شخص على الفرار من منازلهم ودفعت بالإقتصاد إلى حافة الانهيار.

الناطق.. القبال يجب أن يتوقف وطرق الإمدادات الأساسية من الغذاء والوقود والدواء يجب أن تفتح.. يتوجب على بريطانيا باعتبارها واحدة من الداعمين الرئيسيين لهذه الحرب الوحشية التوقف عن بيع الأسلحة وعن تقديم الدعم العسكري للسعودية، على بريطانيا أن تساعد في وضع اليمن على طريق السلام". ويذكر أن اليمن كانت تعتمد قبل اندلاع الحرب على استيراد ما يقرب من 90% من الغذاء من الخارج، ومع تأثر قطاع الزراعة بشكل كبير جراء القتال أصبح هناك اعتماد أكبر على استيراد المواد الغذائية، فالقيود المفروضة على الشحن والتي يتم من خلالها معاينة السكان اليمنيين وتدمير العديد من مرافق الميناء، من قبل قوات التحالف تعني أن تلبية الاحتياجات الغذائية في البلاد قد وصلت إلى مرحلة حرجة.

ووفقاً للمنظمة ففي نوفمبر 2015م كانت البلاد تستورد ما هو مطلوب لتلبية احتياجاتها، ولكن في شهر أكتوبر من العام الجاري انخفضت نسبة الاستيراد إلى 40%، فإذا بقي الحال على ما هو عليه دون رفع القيود المفروضة على الاستيراد فمن المرجح أن عملية الاستيراد

وطالبت منظمة «أوكسفام» قوات التحالف برفع القيود المفروضة على الاستيراد والسماح بزيادة دخول المواد الغذائية وغيرها من الواردات الأساسية إلى البلاد. ودعت جميع أطراف النزاع للاتفاق على وقف إطلاق النار وتأمين عبور المواد الغذائية التي يتم نقلها في جميع أنحاء البلاد لتصل إلى المحتاجين.. كما طالبت المنظمة الدول الغنية بزيادة دعم جهود الأمم المتحدة والتي هي بحاجة إلى 686 مليون دولار. وقال الرئيس التنفيذي لمنظمة «أوكسفام» في بريطانيا مارك غولدرينغ في بيان: إنه «يتم تجويع اليمن ببطء، حتى الموت.. في بداية الأمر فرض حصار على الموانئ وعندما تم رفع جرن هذا الحصار تم قصف الرافعات في الموانئ، ثم المستودعات، ثم الطرق والجسور.. هذا ليس بالصدفة، هذا أمر ممنهج". وأضاف غولدرينغ: «اقتصاد اليمن ومؤسساتها وقدرتها على إطعام ورعاية شعبيها كلها تتف على حافة الانهيار.. هناك متسع من الوقت لتدارك الموقف قبل أن نشهد جوعاً مزمناً قد يصل إلى مستوى مجاعة واسعة